

Distr.: General  
10 June 2011  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية  
المعني بمنع الفساد

فيينا، ٢٢-٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١

الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد: القطاع العام  
ومنع الفساد، مدونات قواعد السلوك (المادة ٨ من الاتفاقية)  
وإبلاغ الناس (المادة ١٠ من الاتفاقية)\*

ورقة معلومات خلفية من إعداد الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً- مقدمة .....
٣	ثانياً- القطاع العام ومنع الفساد - معلومات عامة .....
٤	ثالثاً- مدونات قواعد السلوك ومتطلبات تقديم إقرارات الذمة المالية (المادة ٨ من الاتفاقية) .....
٤	ألف- الممارسات الجيدة التي أفادت بها الدول الأعضاء .....
١٣	باء- المبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات .....
١٨	رابعاً- الشفافية وإبلاغ الناس (المادة ١٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) .....
١٨	ألف- الممارسات الجيدة التي أفادت بها الدول الأعضاء .....
٢٤	باء- المبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات .....
٢٦	خامساً- الاستنتاجات والتوصيات .....

\* هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي.



## أولاً - مقدمة

١ - اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الثالثة المعقودة في الدوحة، في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، القرار ٢/٣ بشأن تدابير منع الفساد. وقضى المؤتمر في ذلك القرار أن ينشئ فريقاً عاماً حكومياً دولياً مؤقتاً مفتوح العضوية (يشار إليه فيما يلي بالفريق العامل) لكي يسدي إليه المشورة ويساعده في تنفيذ ولايته بشأن منع الفساد. وقد أنشئ هذا الفريق العامل وفقاً للمادة ٦٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.<sup>(١)</sup>

٢ - وعملاً بالقرار ٢/٣، عقد الفريق العامل أول اجتماع له في فيينا من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأوصى الفريق العامل بأن يركّز كل اجتماع من اجتماعاته المقبلة على عدد محدد يمكن معالجته من المواضيع الجوهرية المستقاة من الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأوصى الفريق العامل أيضاً بأن يركّز اجتماعه المقبل على المواضيع التالية:

(أ) سياسات وممارسات التوعية، مع الإشارة خصوصاً إلى المواد ٥ و٧ و١٢ و١٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

(ب) القطاع العام ومنع الفساد: مدونات قواعد السلوك (المادة ٨ من الاتفاقية) وإبلاغ الناس (المادة ١٠ من الاتفاقية)<sup>(٢)</sup>

٣ - وقرّر الفريق العامل أن تواصل الأمانة الاضطلاع بأنشطتها الخاصة بجمع المعلومات ذات الصلة بالفصل الثاني من الاتفاقية، وذلك بالتركيز على الممارسات الجيدة والمبادرات المتصلة بتنفيذ ذلك الفصل، حسبما تحدده الدول الأعضاء. وأن تواصل جمع المعلومات عن الخبرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات ذات الصلة في مجال منع الفساد، وأن تولي الاهتمام لدى القيام بذلك لسماة محددة في استراتيجيات وسياسات مكافحة الفساد في مختلف القطاعات. وطلب الفريق العامل من الأمانة أن تقدّم إليه تقريراً في اجتماعه المقبل عن الأنشطة المضطلع بها عملاً بتوصياته.

٤ - وامثالاً لهذا الطلب، أعدت ورقة المعلومات الخلفية هذه، استناداً إلى المعلومات المقدمة من الحكومات حتى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ رداً على مذكرة الأمين العام الشفوية<sup>(٣)</sup> المؤرخة

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

(٢) CAC/COSP/WG.4/2010/7.

(٣) CU 2011/45(A).

١٨ آذار/مارس ٢٠١١، والمذكرة الشفوية التذكيرية (A) 2011/67 CU المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١.<sup>(٤)</sup> فضلاً عن ذلك، تمثل هذه الورقة محاولة لجمع المعلومات عن الخبرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات ذات الصلة في مجال منع الفساد، مع إيلاء الاهتمام لسماة محدّدة لاستراتيجيات وسياسات مكافحة الفساد في مختلف القطاعات.

٥- ولا يُقصد من هذا التقرير أن يكون شاملاً، وإنما أن يُقدّم لمحة عامة عن الممارسات المتّبعة في مجال منع الفساد التي ذكرتها الدول الأعضاء أو استبانتها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية وسائر المنظمات ذات الصلة.

٦- وقد أُدرجت في ورقة المعلومات الخلفية المقدّمة إلى دورة الفريق العامل الأولى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠<sup>(٥)</sup> معلومات موجزة عن الممارسات الجيدة في مجال تعزيز النزاهة والشفافية في الإدارة العمومية ونماذج التنظيم الرقابي للقطاع العام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بمعالجة تضارب المصالح ومدونات قواعد السلوك المهني. واستُكملت تلك المعلومات بورقة معلومات خلفية إضافية عن منع الفساد في مجال الاشتراء العمومي.<sup>(٦)</sup> وفيما يتعلق بالمبادرات ذات الصلة المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لأحكام الاتفاقية، فقد قُدّمت معلومات بشأنها في ورقة معلومات خلفية خاصة بهذا الموضوع.<sup>(٧)</sup>

٧- ويرد في ورقة معلومات خلفية منفصلة، أعدتها الأمانة، عرض للممارسات الجيدة في مجال سياسات وممارسات التوعية، مع الإشارة خصوصاً إلى المواد ٥ و٧ و١٢ و١٣ من الاتفاقية.<sup>(٨)</sup>

## ثانياً - القطاع العام ومنع الفساد - معلومات عامة

٨- تمثل ثقة الجمهور والمساءلة في الإدارة العمومية عنصريين حاسمين في منع الفساد. واعتماد معايير رفيعة للنزاهة والشفافية مبدأً جوهرياً من مبادئ الحكم الرشيد.

(4) الدول الأعضاء المعنية هي: الاتحاد الروسي والأرجنتين والأردن وأرمينيا وألمانيا وأوروغواي وباكستان والبحرين وبنما والجمهورية التشيكية وجورجيا ورومانيا والسلفادور وسويسرا وشيلي والصين وقبرص والفلبين وفييت نام وكمبوديا ولاتفيا ومدغشقر ومصر والمكسيك وموريشيوس والنمسا ونيكاراغوا واليابان. كما قدم الاتحاد الأوروبي، نيابة عن الدول الأعضاء فيه، معلومات في هذا الشأن. والنصوص الكاملة الواردة متاحة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(5) CAC/COSP/WG.4/2010/2.

(6) CAC/COSP/WG.4/2010/3.

(7) CAC/COSP/WG.4/2010/5.

(8) CAC/COSP/WG.4/2011/2.

٩- والدول الأطراف ملزمة، بموجب الاتفاقية، باتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية فيما يتعلق بتنظيمها و/أو أدائها و/أو عمليات صنع القرار فيها و/أو غير ذلك وفقاً للمبادئ الأساسية لنظمها القانونية. والتدابير الوقائية التي تستهدف القطاع العام تتضمن أيضاً وضع ضمانات للخدمة العامة تعزز الكفاءة والشفافية والتوظيف استناداً إلى الجدارة. وتتضمن التدابير الوقائية كذلك تطبيق مدونات قواعد السلوك واشتراط تقديم إقرارات ذمّة مالية وإقرارات أخرى، واتخاذ تدابير تأديبية مناسبة.

### ثالثاً- مدونات قواعد السلوك ومتطلبات تقديم إقرارات الذمّة المالية (المادة ٨ من الاتفاقية)

#### ألف- الممارسات الجيدة التي أفادت بها الدول الأعضاء

١٠- تقضي الاتفاقية بتعزيز المعايير الشخصية لدى جميع الموظفين العموميين ( النزاهة والأمانة والمسؤولية) والحس بالمسؤوليات المهنية (أداء الوظائف العمومية على وجه صحيح وحيادي ومشرف وسليم) تعزيزاً فعالاً. ولتحقيق هذا الغرض، من المتوخى توفير إرشادات توضح للموظفين العموميين كيف يتصرفون وفق تلك المعايير وتبين كيف يمكن إخضاعهم للمساءلة بشأن تصرفاتهم وقراراتهم.

١١- وتتوخى الفقرة ٢ من المادة ٨ من الاتفاقية تطبيق مدونات سلوك مهني، فهي تقضي بأن تسعى الدول الأطراف إلى أن تطبق مدونات سلوكية من أجل الأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية. وتماشياً مع أحكام الفقرة ٣ من المادة ٨ من الاتفاقية، يتعين على كل دولة طرف أن تحيط علماً بالمبادرات ذات الصلة التي اتخذتها المنظمات الإقليمية والأقاليمية والمتعددة الأطراف، مثل المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المرفقة بقرار الجمعية العامة ٥٩/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وتضم عناصر المدونة الرئيسية أحكاماً تعالج جوانب تضارب المصالح وشرط حيادية الموظفين العموميين في عمليات صنع القرار.

١٢- ومن النماذج الأخرى لمدونات قواعد السلوك الخاصة بقطاعات معيّنة مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين<sup>(٩)</sup> ومدونتنا المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لقواعد السلوك والآداب الخاصتين بجميع موظفي إنفاذ القانون (١٩٩٩)؛ ومبادئ بانغالور بشأن

(9) اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٦٩/٣٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.

سلوك الجهاز القضائي الخاصة بالقضاة<sup>(١٠)</sup> المستكملة بتعليقات عليها نشرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠٠٧.<sup>(١١)</sup>

١٣- وأبلغ العديد من الحكومات الأمانة عن إحراز تقدّم في تنفيذ المادة ٨ من الاتفاقية. فالحكومات المجيبة وضعت كلها تقريباً مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين، أو استحدثت معايير بشأن واجبات ومهام الموظفين تسري على العاملين في الحكومة والإدارات العمومية. ووضع العديد من الحكومات مدونات قواعد سلوك تستهدف قطاعات محدّدة في مجال الخدمة العامة، مثل موظفي المشتريات العمومية و/أو جهاز القضاء أو موظفي إنفاذ القانون أو أعضاء الهيئات التشريعية. واعتمدت الحكومات أيضاً تدابير لتيسير إبلاغ الموظفين العموميين و/أو عامة الجمهور عن جرائم الفساد وتدابير بشأن نظم إقرارات الذمة المالية وبشأن التعامل مع حالات تضارب المصالح والإجراءات التأديبية. ويرد في الفقرات التالية<sup>(١٢)</sup> عرض عام للردود الواردة بشأن تنفيذ المادة ٨ من الاتفاقية.

#### ١٤- تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية لدى الموظفين العموميين

١٤- أنشأت البحرين، في عام ٢٠١٠، إدارةً للرقابة الإدارية داخل ديوان الخدمة المدنية وحوّلتها سلطات مركزية لممارسة الرقابة الإدارية على الموظفين المدنيين العاملين في الهيئات الحكومية. وتزور هذه الإدارة الهيئات الحكومية لتفقد سير العمل فيها وتضع توصيات لاتخاذ إجراءات تصحيحية وترصد تنفيذها.

١٥- ويهدف قانون الخدمة المدنية لعام ٢٠٠٦ في الصين إلى تعزيز النزاهة والأمانة والحس بالمسؤولية في أوساط الموظفين العموميين على نحو شامل. ويضع القانون الجديد مبادئ إدارة الخدمة المدنية ويرسم نطاق هذه الإدارة ويحدّد معايير الإدارة العمومية وإجراءاتها وينظّم بالتفصيل حقوق الموظفين المدنيين والتزاماتهم.

١٦- ولتعزيز الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات العمومية، تقوم وحدة اتصال خاصة تابعة لمكتب النائب العام في المكسيك بجمع ونشر المعلومات بشأن هيكل المكتب وإجراءاته وخدماته، بما في ذلك جداول مرّيات الموظفين وتقارير الأداء ونتائج المراجعة المالية السنوية للميزانية والمعلومات المتعلقة بإجراءات الاشتراء.

(10) أيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار ٢٣/٢٠٠٦).

(11) [www.unodc.org/documents/corruption/publications\\_unodc\\_commentary-e.pdf](http://www.unodc.org/documents/corruption/publications_unodc_commentary-e.pdf).

(12) لم تكرر هذه الورقة المعلومات التي وردت في ورقة المعلومات الخلفية CAC/COSP/WG.4/2011/2.

١٧- وفي أوروغواي، تحدّد مدونة "معايير السلوك في الإدارة العمومية"، التي تمثل مجموعة من التشريعات الوطنية السارية في هذا المجال، معايير السلوك الخاصة بأداء الوظائف العمومية السليم. وتحولّ المدونة مجلس الشفافية والأخلاقيات العامة مسؤولة نشر المعلومات عن تشريعات مكافحة الفساد المتعلقة بسلوك الموظفين العموميين، ولا سيما فيما يتعلق بالإعلان عن موجوداتهم وإيراداتهم.

#### ٢٤ معايير ومدونات قواعد السلوك

١٨- يستخدم معظم البلدان مدونة قواعد للسلوك أو بياناً عاماً مماثلاً يحدّد بوضوح السلوك المتوقع من موظف عمومي محدد أو من مجموعة من الموظفين العموميين، ويحذّر من عواقب عدم الالتزام بالقواعد الأخلاقية، مما يوفر قاعدة من الإجراءات التأديبية للحالات التي يخلّ فيها الموظف بأحد المعايير المنصوص عليها أو لا يفي بها.

١٩- وقد اعتمدت أرمينيا مدونة قواعد أخلاقية للموظفين العموميين ومدونات محدّدة لسلوك الموظفين الحكوميين والقضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي البلديات. وتحدّد المدونة التي وضعتها بشأن قواعد سلوك الدبلوماسيين القواعد الأخلاقية التي يتعيّن على الموظفين الدبلوماسيين التزامها أثناء أدائهم لمهامهم وخارج أوقات عملهم. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، وضعت الجمعية العامة للقضاة مدونة قواعد سلوك للقضاة.

٢٠- وفي كمبوديا، وضع عدد من مدونات قواعد السلوك الخاصة بقطاعات معيّنة من الموظفين العموميين من مختلف الفئات، تشمل القضاة ومراجعي الحسابات الداخليين وموظفي المصرف الوطني وموظفي الصحة.

٢١- وأصدرت الصين سلسلة من مدونات قواعد السلوك والقواعد الأخلاقية للموظفين المدنيين بغية ضمان أدائهم لواجباتهم الرسمية بأمانة وفي إطار موحد.

٢٢- وفي الجمهورية التشيكية، سيقدّم إلى الحكومة مشروع جديد لمدونة قواعد أخلاقية خاصة بالموظفين العموميين، تحتوي على آليات وإجراءات محدّدة لمكافحة الفساد. كما ستضع وزارة الداخلية، بالتعاون مع أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، مدونة قواعد أخلاقية للمسؤولين العموميين المنتخبين.

٢٣- ووضعت لجنة الشفافية والنزاهة التابعة للحكومة المصرية<sup>(١٣)</sup> مدونة سلوك مهنية لموظفي الخدمة المدنية استناداً إلى الممارسات الدولية الناجحة في هذا المجال. وقد أعد

(13) أنشئت هذه اللجنة داخل وزارة الدولة للتنمية الإدارية بوصفها هيئة دائمة لمكافحة الفساد.

مشروع المدونة خيراً في مجال مكافحة الفساد وكبار موظفي الإدارة العمومية، وبعد أن أُخضع مشروع المدونة لمراجعة تتفق مع المعايير الدولية للإدارة الحديثة، أقرته لجنة وزارية مشتركة في عام ٢٠١٠. وستصدر مدونة قواعد السلوك كمرفق بقانون الوظيفة العامة الذي سيعتمد قريباً وسيعدل هذا القانون تشريع الخدمة المدنية الحالي لعام ١٩٧٨.

٢٤- وفي عام ٢٠١٠، دخلت حيز النفاذ، في جورجيا، مدونة قواعد أخلاقية خاصة بمراجعي الحسابات العاملين بأجهزة الدولة. وتحتوي هذه المدونة على بيان شامل بالقيم والمبادئ التي ترشد مراجعي حسابات القطاع العام في أعمالهم اليومية. وقد وضعت تلك القيم والمبادئ وفقاً للمعايير الدولية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

٢٥- وفي اليابان، يوفر قانون الخدمة العامة الوطنية الإطار القانوني لمعايير أداء الوظائف العامة بالنسبة للموظفين العموميين الوطنيين. وتقع على عاتق الهيئة الوطنية لشؤون الموظفين مسؤولية إنفاذ هذه المعايير.

٢٦- وأفاد الأردن بوجود قانون ينظم قواعد السلوك المهني وأخلاقيات الخدمة العامة الغرض منه ضمان النزاهة والشفافية في الإدارة العمومية.

٢٧- وفي لاتفيا، لدى كل مؤسسة عامة وحكومة محلية مدونة قواعد أخلاقية لموظفيها. وقد صاغ مكتب منع الفساد ومكافحته في لاتفيا مدونة قواعد أخلاقية للحكومة. وينظم هذا المكتب حلقات دراسية تدريبية منتظمة في مجال مكافحة الفساد موجهة إلى الموظفين العموميين، كما يعدّ كتيبات عن القواعد الأخلاقية في أنشطة المسؤولين والموظفين العموميين العاملين في مؤسسات الدولة والبلديات.

٢٨- وفي موريشيوس، أدرجت، عام ٢٠٠٩، أحكام تعنى بالسلوك السليم للموظفين العموميين أثناء الحملات الانتخابية في مدونة القواعد الأخلاقية للموظفين العموميين. ووضعت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مدونة نموذجية لقواعد السلوك في الهيئات شبه الحكومية تحدّد المبادئ الأساسية الواجب اتباعها في تلك الهيئات عند وضعها لمدونات السلوك الخاص بها.

٢٩- وفي المكسيك، أرست مدونة أخلاقيات مهنية المبادئ الأخلاقية التي تنظم سلوك الموظفين العموميين في المعهد الاتحادي المعني بتيسير الحصول على المعلومات والبيانات. واعتمد مكتب النائب العام مدونة قواعد سلوك تقوم على الشرعية والإنصاف والشفافية وتتضمن استراتيجية متكاملة لتنمية مهارات الموظفين مع التشديد على قيم وسلوكيات مكافحة الفساد.

٣٠- واعتمدت نيكاراغوا، عام ٢٠٠٩، مدونة أخلاقيات مهنية للموظفين العموميين بالإدارات العمومية، واستهلت استراتيجية للترويج للمدونة وتنفيذها. وبفضل تعيين موظفين معينين بالقواعد الأخلاقية وإقامة شبكة متكاملة مشتركة بين الوكالات المعنية بترويج القواعد الأخلاقية العامة، أمكن تدريب ٢٧٠٠ موظف حكومي للعمل على تحقيق أهداف المدونة وتنفيذ أحكامها.

٣١- وأفادت باكستان بأن مدونات قواعد السلوك ومعاييرها الخاصة بالموظفين العموميين تنظمها تشريعات مدنية وجنائية على السواء، مما ييسر أيضاً إقامة دعاوى مدنية وجنائية ضد الموظفين العموميين الذين يتبين أنهم متورطون في الفساد.

٣٢- وفي بنما، يُستخدم النظام الداخلي لرئاسة الجمهورية كنموذج تسترشد به الوكالات الحكومية الأخرى في وضع معاييرها ومدونات قواعد سلوك موظفيها استناداً إلى مبادئ السلوك الأخلاقي والشفافية والأداء السليم للوظائف العامة، وفي وضع عقوبات مناسبة للموظفين العموميين في حال إخلالهم بتلك المبادئ.

٣٣- وفي الاتحاد الروسي، اعتمدت رئاسة مجلس مكافحة الفساد التابع لرئيس الجمهورية، في ٢٠١٠، مدونة نموذجية للأخلاقيات المهنية وقواعد السلوك أثناء أداء الواجبات الرسمية لموظفي الدولة والهيئات البلدية، وأعدت وفقاً للمدونات الرئيسية لقواعد السلوك النموذجية الدولية<sup>(١٤)</sup> واعتمد العديد من الوكالات الاتحادية في الدولة مدونات قواعد أخلاقيات مهنية تنظم سلوك الموظفين. فعلى سبيل المثال، أقرّ مكتب النائب العام في الاتحاد الروسي، عام ٢٠١٠، مدونة أخلاقيات مهنية وبرنامج تدريب لموظفي النيابة العامة.

#### ٣٤- إبلاغ الموظفين العموميين عن أفعال الفساد

٣٤- من الوسائل الهامة للكشف عن انتهاكات قواعد السلوك وضع نظام فعال للإبلاغ عن الاشتباه في وقوع انتهاكات عموماً، وحالات فساد خصوصاً ("نظام الإبلاغ عن المخالفات").

٣٥- وتحمل حماية المبلغين درجة عالية في سلم أولويات الجهود التي تبذلها الدول في مكافحة الفساد. وقد أنشأت حكومات عديدة خطوطاً هاتفية مباشرة لتمكين المواطنين من الحصول على

(14) المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين (قرار الجمعية العامة ٥٩/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، والمدونة النموذجية لقواعد سلوك الموظفين العموميين (المرفق بالتوصية رقم R (2000) 10 للجنة وزراء مجلس أوروبا المؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠)، والقانون النموذجي المتعلق بمبادئ الخدمة البلدية (الذي اعتمد في الدورة العامة التاسعة عشرة للجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة (القرار رقم ١٩-١٠ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢)).



المشورة القانونية عند تعرّضهم لممارسات فاسدة في القطاع العام، أو لتيسير الإبلاغ عن سلوك من هذا النوع. واتخذت أيضاً حكومات عديدة تدابير لحماية المبلغين: أي الأشخاص الذين يزعمون عن حسن نية وقوع مخالفة أو تجاوز ما أو الذين يدلون بإفادتهم كشهود.

٣٦- وفي عام ٢٠١٠، نشرت وزارة الداخلية التشيكية معلومات على موقعها الشبكي عن كيفية ومكان الإبلاغ عن الفساد، وكيف يتصرف المرء عندما يطلب منه موظف عمومي رشوة، ومعلومات متعلقة بحماية المبلغين. وتعكف وزارة الداخلية التشيكية على إعداد دراسة تحليلية لعملية الإبلاغ وكيفية حماية المبلغين لتقديمها إلى الحكومة لتستند إليها في القيام لاحقاً بوضع التدابير والنظم اللازمة لتيسير الإبلاغ عن الفساد. ويُتوقع أن تكتمل الدراسة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٣٧- وبدأ العمل بنظام الإبلاغ عن المخالفات في اليابان في عام ٢٠٠٥. واليوم، صار هناك موظفو اتصال مخصّصون لاستقبال البلاغات في رئاسة الوزراء وجميع الوزارات ومجلس القواعد الأخلاقية للخدمة العامة الوطنية. وتبذل حالياً جهود لتعزيز حماية المبلغين.

٣٨- وأعدّ الأردن مشروعاً لقانون جديد بشأن التدابير اللازمة لتشجيع المبلغين والإبلاغ عن حالات الفساد، بما في ذلك حماية المبلغين وأسرهم وتقديم المساعدة المادية لهم.

٣٩- وفي مدغشقر، اعتمدت في عام ٢٠٠٣ مدونة أخلاقيات مهنية للإدارة العمومية ومدونة قواعد سلوك للموظفين العموميين. وتعكف هيئة مكافحة الفساد الوطنية على إعداد مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين في مختلف قطاعات الإدارة العمومية، مثل وزارة الطاقة ووزارة التعدين والجهاز القضائي وإدارة السجون وجهاز الشرطة وهيئة الجمارك ومصلحة الضرائب.

٤٠- وتعدّ هيئة مكافحة الفساد في الفلبين برنامجاً على الإنترنت لتوفير أداة للإبلاغ السري عن المخالفات في الإدارة العمومية، وأيضاً لإتاحة رصد التقدّم المحرز في التحقيق في حالات محدّدة.

٤١- وفي بنما، أنشئ خط هاتفي مباشر لتمكين جميع المواطنين من الإبلاغ عن أفعال الفساد والمخالفات في الإدارة العمومية. ولدى بعض المؤسسات أيضاً خطوط مباشرة خاصة بها أو بوابات إنترنت تتيح لأي شخص استخدامها في رفع شكاوى من هذا النوع.

٤٢- وتكفل التشريعات الحالية في رومانيا حماية الموظفين العموميين المبلغين عن أيّ فعل يشكل مخالفة بموجب القانون أو انتهاكاً لقواعد السلوك، حالما يصل هذا الفعل إلى علمهم

أثناء أدائهم لوظائفهم. ووفقاً لنظام الإجراءات التأديبية، يستفيد الموظفون المدنيون وسائر فئات العاملين في القطاع العام من افتراض حسن النية حتى يثبت العكس. وإذا كان الشخص المبلّغ عنه رئيساً مباشراً أو غير مباشر للشخص المبلّغ، أو يتمتع بسلطات تتيح له مراقبته أو التفتيش عليه أو تقييمه، لا يُفصح عن هوية المبلّغ.

٤٣ - وفي الاتحاد الروسي، يُلزم القانون<sup>(١٥)</sup> الموظف العمومي بالإبلاغ عن أي محاولة لتجريضه على ارتكاب مخالفة فساد. ويحظى الموظفون العموميون الممثلون لهذا القانون بحماية الدولة، في حين يؤدي الامتناع عن الإبلاغ إلى فصل الموظف من وظيفته أو إنزال عقوبات أخرى به. ووضعت توصيات منهجية بشأن الإجراءات الواجب اتباعها في الإبلاغ عن المحاولات من هذا النوع، وبشأن التحقق من البلاغات وتسجيلها، وقد أُقرت هذه التوصيات ونشرت على جميع المستويات.

٤٤ - وفي سويسرا، أدخل القانون تحسينات على نظام حماية المبلغين. فأصبح الآن جميع الموظفين الاتحاديين ملزمين بالإبلاغ عن أي جريمة يرتكبها موظف بحكم منصبه يعلمون بها، أو يبلغون بها أثناء أدائهم لوظائفهم. كما أن لديهم الحق في إبلاغ المكتب الاتحادي لمراجعة الحسابات (وهو القناة الرسمية للإبلاغ عن المخالفات) بشأن كل ما يصل إلى علمهم أو يبلغون به من مخالفات أثناء أدائهم لوظائفهم.

#### ٤٤ نظم إقرارات الذمة المالية وتدابير التعامل مع تضارب المصالح

٤٥ - تروج الاتفاقية لاستحداث أحكام عامة بشأن تضارب المصالح وعدم التوافق والأنشطة التشاركية. وتهدف تلك الأحكام إلى إشاعة ثقافة يتسم فيها تقديم الخدمات العامة بالشفافية والحيادية، ولا تشجع على تقديم أو قبول الهدايا والإكراميات، ولا يبدو فيها تأثير للمصالح الشخصية أو المصالح الأخرى على الأعمال والقرارات الرسمية.

٤٦ - وفي الأرجنتين، ينصّ قانون القواعد الأخلاقية<sup>(١٦)</sup> على تطبيق نظام لإقرارات الذمة المالية على جميع الموظفين العموميين، بهدف منع حالات التعارض أو تضارب المصالح المحتملة أو الكشف عنها. وتنشر أسماء الموظفين الذين لا يمثلون لشرط تقديم إقرارات بموجوداتهم بصورة دورية في الموقع الشبكي للمكتب الوطني لمكافحة الفساد.

(15) قانون مكافحة الفساد الاتحادي لعام ٢٠٠٨.

(16) قانون القواعد الأخلاقية لممارسة الوظائف العمومية، القانون رقم ٢٥-١٨٨.

- ٤٧- وفي أرمينيا، تنشر إقرارات القضاة بشأن إيراداتهم وموجوداتهم على الموقع الشبكي الرسمي لوزارة العدل.<sup>(١٧)</sup>
- ٤٨- ولأول مرة في كمبوديا، أُجري في عام ٢٠١١ تمرين شمل ٢٤ ٠٠٠ موظف من ٣٨ مؤسسة عمومية لإعداد إقرارات بالموجودات والالتزامات.
- ٤٩- وأبلغت قبرص عن وضع صكوك تشريعية تلزم الرئيس والوزراء وأعضاء البرلمان وسائر الموظفين العموميين بالكشف عن ممتلكاتهم.
- ٥٠- وفي الجمهورية التشيكية، يوجب القانون على الموظفين العموميين بيان أوجه تضارب المصالح القائمة (الإفصاح عن المصالح الشخصية والأنشطة والممتلكات والإيرادات والمهدايا والالتزامات)<sup>(١٨)</sup> وبموجب قانون تضارب المصالح، من المزمع إنشاء قاعدة بيانات مركزية خاصة بهيئات حفظ السجلات بهدف تيسير حصول الجمهور على تلك البيانات عن طريق الإنترنت.
- ٥١- وفي جورجيا، بدأ العمل في عام ٢٠١٠ بنظام إلكتروني للإقرار بالموجودات يفرض على الموظفين العموميين تعبئة إقراراتهم بالموجودات وتقديمها إلكترونياً. وحتى اليوم، جرى تحميل ٤٧ ٠٠٠ إقرار بالموجودات على الموقع الشبكي للمكتب الوطني للخدمة المدنية،<sup>(١٩)</sup> ويمكن للجمهور الاطلاع على تلك الإقرارات.
- ٥٢- وبموجب التشريعات المعمول بها حالياً في موريشيوس، يُلزم الموظفون العموميون في حالات تضارب المصالح بتقديم إقرار خطي عن طبيعة الحالة. كما أصبحت الإقرارات بالموجودات إلزامية بالنسبة لأعضاء المجلس الوطني كذلك وموظفي عدة مؤسسات رئيسية، مثل هيئة الإيرادات أو وحدة الاستخبارات المالية.
- ٥٣- وفي رومانيا، عُزز نظام الإقرار بالموجودات ورصدها وتضارب المصالح الخاص بالموظفين العموميين بعدة قوانين. ويوفر قانون الإدارة العمومية المحلية مجموعة من القواعد التي تعنى بتضارب المصالح فيما يتعلق بالعمد ونوابهم وأعضاء المجالس المحلية. وفي عام ٢٠٠٣، أُدرجت قواعد جديدة خاصة بحالات التعارض تسري على جميع المسؤولين والموظفين العموميين المنتخبين، وحددت حالات التعارض فيما يتعلق بأعضاء البرلمان. ويتعين

(17) <http://www.court.am>

(18) القانون رقم ١٥٩/٢٠٠٦.

(19) [www.csb.gov.ge](http://www.csb.gov.ge)

على الموظفين المنتخبين أو المعيّنين تقديم إقرارات بما لديهم من موجودات ومصالح لدى انتخابهم أو تعيينهم في وظائفهم. ويجب تحديث هذه الإقرارات والإعلانات سنوياً وعند انتهاء فترة ولايتهم. ويجب تضمين هذه الإقرارات والإعلانات معلومات عن الوظائف أو المناصب التي شغلها الموظف في مؤسسات معيّنة، مثل الشركات التجارية ومؤسسات الإقراض والرابطات المهنية والأحزاب السياسية.

٥٤- ويلزم القانون الوطني الاتحادي لمكافحة الفساد في الاتحاد الروسي الموظفين العموميين بتقديم معلومات عن إيراداتهم وممتلكاتهم والتزاماتهم المتعلقة بالممتلكات. وتتضمن عدّة مراسيم رئاسية أيضاً مبادئ قانونية أساسية متعلقة بمسائل تضارب المصالح، بما في ذلك التحقق من دقة واكتمال المعلومات المقدمة وإجراءات التحقق منها.

٥٥- وفي سويسرا، يلزم القانون جميع الموظفين الاتحاديين بالإعلان عن جميع مناصبهم العمومية وأنشطتهم ذات الصلة. ويهدف ذلك التشريع إلى ضمان الكشف في حينه عن احتمال تضارب المصالح والتغيير في المزايا والتمكّن من اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن، بعد أن ثبت عدم كفاية الأحكام السابقة إذ أنها كانت تترك للموظف تقرير ما إذا كان ينبغي الإعلان عن نشاط ما أو عدم الإعلان عنه.

٥٦- وبموجب نظام الإقرار بالموجودات والإيرادات في أوروغواي، يُلزم حوالي ١٢٠٠٠ موظف مديني بتقديم إقرارات بالموجودات إلى مجلس الشفافية والآداب العامة عند مباشرة عملهم وكل سنتين بعدها. وتتضمن الإقرارات بيانات تفصيلية عن جميع دخولهم وإيراداتهم وممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة وأسهمهم في الشركات. وفي عام ٢٠٠٨، أُخضع عدد أكبر من فئات الموظفين العموميين لأحكام القانون بشأن تقديم إقرار بالموجودات، منها فئة المديرين والموظفين المسؤولين عن المشتريات العمومية وعن إدارة الأموال العمومية.

#### ٥٤' الإجراءات التأديبية

٥٧- تشجّع الاتفاقية على اتخاذ إجراءات تأديبية فعّالة وتدابير أخرى في حق الموظفين العموميين الذين يخالفون مدونات قواعد السلوك أو المعايير الأخلاقية. وقد أبلغ عدد من البلدان عن بدء العمل بهذه الإجراءات التأديبية.

٥٨- وتكفل الضوابط الداخلية بجهاز الشرطة الوطنية في أرمينيا توقيع عقوبات شديدة في حال وقوع أيّ انتهاك للمعايير الأخلاقية، وأيّ تصرف غير ملائم من جانب عناصر الشرطة، وأيّ فعل يمسّ بشرف قوات الشرطة وهيبته. ويجري حالياً تنفيذ تدابير داخلية

لمكافحة الفساد في جميع مجالات عمل الشرطة، ولا سيما المجالات التي فيها تعامل واسع النطاق مع الجمهور والأنشطة التي قد تحصل أثناءها أنواع معيّنة من الفساد. وتستند اللوائح التأديبية الخاصة بنظام السجون التابع لوزارة العدل، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٦، إلى الإقرار بمسؤولية الموظف الشخصية عن أدائه لواجباته المهنية وفقاً للقواعد العامة، وتنفيذ الأوامر والتعليمات بشكل صحيح وفي الوقت المناسب.

٥٩- وفي عام ٢٠٠٠، أصدرت الدائرة الوطنية للشؤون العامة في اليابان مبادئ توجيهية بشأن الإجراءات التأديبية المناسبة في حق الموظفين العموميين الذين يخالفون المعايير الأخلاقية.

٦٠- وفي رومانيا، تنظم أحكام قانون وضع الموظف العمومي الإجراءات التأديبية والعقوبات على انتهاك الموظفين العموميين لنظامهم الأمامي. وتتولى هيئة محدّدة، وهي الوكالة الوطنية لشؤون الموظفين العموميين، رصد تطبيق المعايير المنصوص عليها في مدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين والموظفين المتعاقدين بصورة منتظمة.

## باء- المبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات

٦١- وضع عدد من المنظمات، على المستويين الدولي والإقليمي، مدونات لقواعد السلوك تطبق على الموظفين العموميين العاملين بها، أو وضعت لوائح نموذجية من أجل إعداد معايير وطنية محدّدة تطبق على الموظفين العموميين في الدول الأعضاء فيها.

٦٢- وقد أفاد الاتحاد الأوروبي بأن موظفي المؤسسات التابعة له يخضعون للنظام الأساسي للموظفين ومدونة شروط تعيين الموظفين الآخرين. ويجدّد النظام الأساسي القواعد الرئيسية المطبقة على الموظفين الحاليين والسابقين فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم. وتنطبق مدونة شروط تعيين الموظفين الآخرين التابعين للجماعات الأوروبية على جميع موظفي المؤسسات المعيّنين بموجب أحكامها. وهناك أيضاً مدونات محدّدة ووثائق إرشادية خاصة بكل مؤسسة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي. فلدى المفوضية، على سبيل المثال، مدونة سلوك المفوضين؛ ودليل عملي للأخلاقيات والسلوكيات المهنية؛ ومدونة قواعد السلوك الإداري الجيد لموظفي المفوضية الأوروبية في علاقاتهم مع الجمهور؛ ولدى مجلس الاتحاد الأوروبي مدونة قواعد السلوك الإداري الجيد لموظفي الأمانة العامة لمجلس الاتحاد الأوروبي التي يتعيّن عليهم تطبيقها في علاقاتهم مع الجمهور؛ ولدى البرلمان الأوروبي دليل واجبات مسؤولي البرلمان الأوروبي وسائر موظفيه (مدونة قواعد السلوك) لعام ٢٠٠٨.

٦٣ - واضطلعت مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا بمبادرات هامة لدعم دوله الأعضاء في مجال منع الفساد، ومنها مثلاً وضع المدونة النموذجية لقواعد سلوك الموظفين العموميين (٢٠٠٠)،<sup>(٢٠)</sup> أو التوصيات بشأن القواعد الموحدة لمكافحة الفساد في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية (٢٠٠٤). ونظر المجلس، في جولته الثانية للتقييم، في التدابير التي اتخذتها الدول وقدمت توصيات بشأن منع الفساد في الإدارة العمومية.

٦٤ - ووُضعت آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد قانوناً نموذجياً بشأن معايير السلوك الخاصة بالأداء السليم للوظائف العمومية.<sup>(٢١)</sup> وتستخدمه الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية، في إطار منظمة الدول الأمريكية، كأداة لوضع مدونات قواعد سلوك مناسبة لموظفيها العموميين.

٦٥ - وتوفّر مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاصة بإدارة الأخلاقيات في الخدمة العامة مرجعاً للبلدان لضمان معايير رفيعة لقواعد السلوك لتنقية الخدمة العامة من شوائب الفساد. ومن أولى التدابير التي وضعتها هذه المبادئ اعتماد مجموعة من معايير السلوك من أجل التوصل إلى فهم مشترك داخل الخدمة العامة وفي صفوف المواطنين بشأن القيم والمعايير الواجب اتباعها. وتساعد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البلدان على وضع مدونات قواعد سلوك للقطاع العام وتحديثها وتنفيذها داخل البلدان الأعضاء وغير الأعضاء، وذلك عن طريق تحديد الممارسات الجيدة واستعراضات النظراء. كما أن المنظمة المذكورة تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في وضع نهج فعّالة لإدارة تضارب المصالح باستخدام المبادئ التوجيهية لإدارة تضارب المصالح في الخدمة العامة. وتستخدم هذه المبادئ التوجيهية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان غير أعضاء فيها، ولا سيما بلدان آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، بغرض استعراض الحلول القائمة وتحديث سياسات تضارب المصالح. وقد وضعت المنظمة مجموعة أدوات لدعم واضعي السياسات والممارسين في تنفيذ تدابير فعّالة للكشف عن حالات تضارب المصالح ومنع حدوثها. وللدعم وضع السياسات استناداً إلى الشواهد العملية، تزوّد المنظمة البلدان الأعضاء فيها ببيانات مقارنة عن عمليات الكشف عن تضارب المصالح في جميع الأجهزة الحكومية ضمن نشرتها المعنونة "Government at a Glance".<sup>(٢٢)</sup>

(20) [www.coe.int/t/dghl/monitoring/greco/documents/Rec\(2000\)10\\_EN.pdf](http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/greco/documents/Rec(2000)10_EN.pdf)

(21) [www.oas.org/juridico/english/ley\\_modelo\\_normas.pdf](http://www.oas.org/juridico/english/ley_modelo_normas.pdf)

(22) [www.oecd.org/gov/indicators/govtaglance](http://www.oecd.org/gov/indicators/govtaglance)

٦٦ - وتقدّم المبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعنية بمكافحة الفساد الدعم إلى دولها الأعضاء لمكافحة الفساد من خلال تشجيعها على تقديم معلومات حديثة عن آخر جهودها في مجال مكافحة الفساد بصورة دورية، بما في ذلك وضع مدونات قواعد سلوك. وتقارير الدول الأعضاء متاحة على الموقع الشبكي للمبادرة.<sup>(٢٣)</sup>

٦٧ - وتشجّع خطة عمل اسطنبول الدول الأعضاء، كأحد المشاريع المنفّذة من جانب شبكة مكافحة الفساد المعنية بأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على اعتماد مدونات قواعد سلوك تضمن النزاهة في الخدمة المدنية. وتستخدم خطة عمل اسطنبول الاستعراضات وعمليات رصد البلدان الأعضاء في تقييم التقدم الذي تحرزه تلك البلدان في مجال اعتماد تلك المدونات وتطبيقها على الموظفين العموميين بصورة عامة، وعلى الموظفين العموميين في قطاعات مختارة، وتقترح توصيات لكل بلد على حدة بشأن المزيد من الإصلاحات. وفي إطار برنامج التعلّم من النظراء التابع للشبكة المذكورة، تنظم حلقات دراسية لخبراء في مختلف المسائل المتعلقة بالنزاهة في الإدارة العمومية.

٦٨ - وتوفّر شبكة الأمم المتحدة المباشرة للإدارة العامة والمالية، وهي برنامج تديره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، شبكة معلومات على الإنترنت عن الممارسات الجيدة ونماذج التنظيم الرقابي للخدمة العامة، وذلك لمساعدة البلدان على بناء القدرات اللازمة لتحسين الإدارة العمومية. وتحتوي بوابة الشبكة<sup>(٢٤)</sup> على معلومات عن المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين والمواثيق الإقليمية للخدمة العامة، مثل ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا الذي يتضمن مدونة قواعد سلوك موظفي الخدمة العامة في أفريقيا، والميثاق الإيبيري - الأمريكي للخدمة العامة. وستوضع قريباً على البوابة ذاتها مدونات قواعد السلوك الوطنية للإدارة العمومية ونصوص مماثلة من بلدان من مختلف أرجاء العالم كجزء من قاعدة المعارف المنشأة حديثاً الخاصة بالدراسات القطرية للإدارة العمومية والتابعة للشبكة.

٦٩ - وتشجّع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة الإدارة العمومية السليمة، بوسائل منها مسابقة جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة،<sup>(٢٥)</sup> وهي مسابقة تنافسية

(23) [www.oecd.org/pages/0,3417,en\\_34982156\\_35315367\\_1\\_1\\_1\\_1\\_1,00.html](http://www.oecd.org/pages/0,3417,en_34982156_35315367_1_1_1_1_1,00.html)

(24) [www.unpan.org](http://www.unpan.org)

(25) أنشئت بمقتضى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٠/٢٣١.

عالمية سنوية تنظمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتعدّ هذه الجائزة أرفع اعتراف دولي بالتميز في مجال الخدمة العامة. وهي تكافئ مؤسسات الخدمة العامة على الإنجازات والمساهمات الإبداعية التي تؤدّي إلى زيادة فعالية الإدارة العمومية وتجاوبها مع المتطلبات في مختلف بلدان العالم. وتعزّز جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، عبر منافسة سنوية، دور الخدمة العامة وطابعها المهني وتبرزها للعيان. وتوزّع جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة على الفائزين في إطار نشاط رفيع المستوى ينظّم في يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة الموافق ٢٣ حزيران/يونيه من كل عام. وفي عام ٢٠١١،<sup>(٢٦)</sup> أُضيفت إلى فئات الجوائز الأربع الموجودة فئة جديدة تحت عنوان "منع الفساد ومكافحته في الخدمة العامة" لتشمل برامج الحكومات وممارستها الرامية إلى تعزيز النزاهة في تقديم الخدمة العامة. ومنذ تنظيم أول حفل توزيع للجوائز في عام ٢٠٠٣، تتلقّى الأمم المتحدة أعداداً متزايدة من طلبات التقدّم إلى المسابقة من مختلف أنحاء العالم.

٧٠- وقد اعتمدت مجموعة البنك الدولي مدونة للأخلاقيات المهنية في عام ١٩٩٩<sup>(٢٧)</sup> تحدّد معايير السلوك المهني لموظفيها وتضم، في جملة أمور، أحكاماً بشأن تضارب المصالح.

٧١- ويسعى البنك الدولي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة عن طريق مبادراته الخاصة بآلية المساءلة العامة التي تركز على خمس آليات: '١' الإقرار بالدخل والموجودات، '٢' تضارب المصالح، '٣' حرّية المعلومات، '٤' جوانب الحصانة، '٥' التدريب في مجال الأخلاقيات. ويجري حالياً جمع بيانات عن الأطر القانونية والمؤشرات الخاصة برصد تنفيذ الإصلاحات في حوالي ٩٠ بلداً ونشرها. وتتضمّن المعلومات المنشورة على الإنترنت قوانين، وبيانات الاتصال بالخبراء الفنيين لكل بلد، وإحصاءات وصفية، ومراجع مختارة.

٧٢- ولتعزيز القدرات المؤسسية والخطاب السياسي بشأن مسائل الشفافية والمساءلة، أعدت مجموعة القطاع العام والحوكمة التابعة لمجموعة البنك الدولي، بالتعاون مع المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة، دليل "الإقرار بالدخل والموجودات: دليل صانعي السياسات والممارسين". ويُجمل هذا الدليل المسائل الرئيسية المتعلقة بتصميم نُظم الإقرار بالدخل والموجودات وتنفيذها، وهو مشفوع باثنتي عشرة دراسة حالة قُطرية.

(26) كانت الدول الفائزة بالجائزة الأولى لعام ٢٠١١، بالنسبة للفتحة الأولى، أي منع الفساد في الإدارة العمومية ومكافحته، هي: جمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسلوفاكيا وعمان والمكسيك، والدول الفائزة بالجائزة الثانية لهذه الفتحة هي: جمهورية كوريا ورومانيا ومصر.

(27) <http://siteresources.worldbank.org/INTETHICS/Resources/CodeinEnglish.pdf>



٧٣- وأبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن سياسته المحدثة بشأن الاحتيايل وممارسات الفساد الأخرى التي تجسّد المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٧٤- وقدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع شركاء مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدعم للعديد من البلدان في الجهود التي تبذلها من أجل منع الفساد. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، اشترك البرنامج الإنمائي مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في وضع برنامج شامل للاستقصاءات بشأن الفساد ونزاهة الموظفين المدنيين. وفي العراق، وضع المكتب والبرنامج الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع أجهزة مكافحة الفساد والجهاز الوطني للإحصاء، برنامجاً للإحصاء، يهدف إلى توفير تقييم شامل لنزاهة الموظفين المدنيين وظروف عملهم.

٧٥- ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة البلدان على تقييم طبيعة الفساد ومدى انتشاره. ففي أيار/مايو ٢٠١١، أنجز المكتب برنامج استقصاءات عن الفساد في منطقة غرب البلقان. وأنجز في نيجيريا أكبر مشروع له في مجال مكافحة الفساد. وهو مشروع ساعد أيضاً الجهاز القضائي النيجيري وغيره من أصحاب المصلحة في قطاع العدل على تعزيز نزاهة نظام العدالة وقدراته على المستوى الاتحادي وفي ١٠ ولايات نيجيرية. وبدأ مؤخراً تنفيذ مشروع جديد يساعد حكومة ولاية بيبلسا في منطقة دلتا النيجر على تعزيز النزاهة والمساءلة في نظمها الخاصة بإدارة الأموال العامة وفي جهازها القضائي.

٧٦- ووفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧/٢٢، يعكف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وضع دليل لتعزيز نزاهة القضاء وقدرته. والقصد منه أن يوفر مرجعاً للقضاة والممارسين القانونيين والمشرّعين وواضعي السياسات لتطوير النظم القضائية الوطنية وتقويتها وإدارة شؤون العدالة بفعالية. كما أنّ المكتب أوشك على إنجاز دليل عن المساءلة والرقابة والنزاهة في أجهزة الشرطة لكي يستعين به واضعو السياسات ومديرو الاستراتيجيات في أجهزة الشرطة ومنظمات المجتمع المدني.

٧٧- ويعطي معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة أولوية كبرى لتدابير منع الفساد، بما فيها تدابير المنع ونشر الوعي في تخطيط برامج التدريب وتنفيذها. وقد تناولت الدورات التدريبية الدولية التي نظّمها هذا المعهد التدابير الوقائية، مثل مدونات قواعد السلوك، ونظم تشجيع الموظفين العموميين على الإبلاغ عن جرائم الفساد، ونظم الإقرار بالموجودات التي يخضعون لها. ومنذ عام ٢٠٠٧، دأب هذا المعهد على عقد "حلقة دراسية حول الحوكمة الرشيدة" سنوياً، الهدف منها تعزيز سيادة القانون والحوكمة

الرشيدة في بلدان جنوب شرق آسيا. وتناول فيها مواضيع منها منع الفساد في الإدارة العمومية والمشتريات العمومية؛ ونظام إقرار الذمة المالية للموظفين العموميين؛ وحماية الشهود والمبلغين.

## رابعاً- الشفافية وإبلاغ الناس (المادة ١٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

### ألف- الممارسات الجيدة التي أفادت بها الدول الأعضاء

٧٨- تمكّن الشفافية المواطنين من التحقق مما تقوم به الإدارة العمومية باسمهم، وتعزّز ثقتهم بالمؤسسات. وتنص المادة ١٠ من الاتفاقية على اعتماد إجراءات مناسبة لضمان فهم المواطنين لكيفية اشتغال الإدارة العمومية وحصولهم على معلومات عن القرارات التي يتخذها الموظفون العموميون وإطلاعهم عليها.

٧٩- وقد أفادت معظم الدول الأعضاء بوضع نظم لتيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بالإدارة العمومية. وأشار عدد من الدول الأعضاء إلى أنها سنتّ تشريعات تضمن حق المواطنين في الحصول على معلومات عن الإدارة العمومية، ووضعت قواعد وإجراءات تنظم إطلاعهم على المعلومات العمومية. والانتشار الواسع لاستخدام المواقع الشبكية الرسمية التي يسهل على عامة الناس الاطلاع عليها واستخدام نظم وأدوات الحكومة الإلكترونية والاشتراء الإلكتروني والإدارة الإلكترونية من شأنه تبسيط الإجراءات الإدارية والإبلاغ عن مخاطر الفساد وعن التدابير الوقائية المتخذة لمكافحة.

### ٦٤- تدابير تعزيز الشفافية في الإدارة العمومية

٨٠- استحدثت أرمينيا نظاماً يقدم لعامة الناس أحدث المعلومات بانتظام عن التقدّم المحرز في إصلاح الإجراءات الضريبية والجمركية، كإجراء الخاص بتقديم الشكاوى بشأن أنشطة إدارة الجمارك وتصرفات موظفيها؛ ونظام مؤتمت لإرسال إشعارات إلى دافعي الضرائب؛ ووسائل وإجراءات للكشف عن الفساد أثناء التحقيق في الجرائم الضريبية؛ ومبادئ توجيهية للتطبيق الموحد لإجراءات الإدارة الداخلية للضرائب؛ وإجراءات للمراجعة الداخلية للحسابات وتقييم المخاطر لدى سلطات الضرائب، والنشر المنتظم لنتائج عمليات المراجعة الداخلية تلك؛ وإجراءات لتقديم الشكاوى بشأن أنشطة إدارة الضرائب وتصرفات موظفيها. وقد خصّص خط مباشر لأفراد الجمهور ودافعي الضرائب، كما أنّ الموقع الشبكي الرسمي لإدارة الضرائب به ركن لإرسال التعليقات.

- ٨١- وقد أنشأت الصين نظاماً لنشر المعلومات المتعلقة بالإدارة العمومية تنصّ لوائحه على الإعلان عن المعلومات المتصلة بممارسة السلطة التنفيذية في الوقت المناسب وبصورة دقيقة لضمان حق الناس في الاطلاع على سير الإدارة العمومية والمشاركة فيها ومراقبتها.
- ٨٢- وفي الجمهورية التشيكية، ينظّم القانون الاطلاع العام على المعلومات المتعلقة بأنشطة الإدارة العمومية.<sup>(٢٨)</sup> ويجري حالياً صياغة تشريع جديد يرمي إلى إزالة العوائق أمام الاطلاع على المعلومات دون قيود، مما سيمكّن الحكومة من التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الاطلاع على الوثائق الرسمية،<sup>(٢٩)</sup> بحلول نهاية عام ٢٠١٢.
- ٨٣- وفي آذار/مارس ٢٠١١، سنّت السلفادور "قانون الاطلاع على المعلومات العمومية". ويجري حالياً تنفيذ حلقات عمل محدّدة لتعزيز المعرفة بالقانون الجديد، كما عقد اجتماع مع مجلس الوزراء بكامل هيئته لضمان تقديم أعلى مستوى من الدعم لتنفيذ هذا القانون. وعلاوة على ذلك، أنشئت شبكة الشفافية المؤسسية لضمان تنفيذ القانون في جميع مؤسسات الجهاز التنفيذي.
- ٨٤- واعتمدت لاتيفيا مؤخراً نصاً قانونياً بشأن إبلاغ الناس بالمعلومات المتعلقة بالاتصالات التي يجريها مسؤولو المؤسسات العامة مع جماعات الضغط على الموقع الشبكي للمؤسسة المعنية.
- ٨٥- ويوجّه مكتب مكافحة الفساد في مدغشقر جهوده نحو الترويج لتطبيق الممارسات الجيدة في الإدارة العمومية ورصده بغرض ضمان إعداد الميزانيات بطريقة تشاركية والمساءلة الاجتماعية في الإدارات المحلية اللامركزية، ولا سيما فيما يتعلق بإيداع الرسوم والأرباح المتأثية من الشركات الكبرى للتعدين في الصندوق الوطني للتنمية المحلية.
- ٨٦- وفي نيكاراغوا، يكفل القانون حق الحصول على المعلومات. ويمكن تقديم طلبات الحصول على المعلومات بشأن أيّ مسألة من مسائل الإدارة العمومية خطياً أو شخصياً أو بواسطة البريد الإلكتروني إلى المكتب المعني بإتاحة الاطلاع على المعلومات العمومية لدى السلطة المعنية. ويتعيّن على تلك السلطة أن تردّ على الطلب، في غضون مهلة زمنية قصيرة جداً، أو أن تشير إلى أنها ليست الجهة المختصة أو أنه ليس في مقدورها تقديم المعلومات المطلوبة. ويمكن التظلم في حالة تأخر الردّ أو قصوره أو الامتناع عن تقديمه، أما في حالة منع الاطلاع على المعلومات العمومية أو تعويقه، فيعاقب المسؤول عن ذلك بالسجن أو الإيقاف

(28) القانون رقم ١٠٦/١٩٩٩.

(29) فتح باب التوقيع على الاتفاقية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

عن ممارسة وظيفته العامة. ويجب، كذلك، توفير المعلومات بكافة اللغات التي يتكلمها سكان البلد.

٨٧- وفي باكستان، أصدر الرئيس مرسوم حرية الاطلاع على المعلومات لعام ٢٠٠٢ بغية تعزيز مساءلة القطاع العام من خلال تيسير اطلاع مواطني باكستان على السجلات العامة.

٨٨- وأبلغت بنما عن عدد من الأنشطة المتعلقة بتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العمومية. ومن بين تلك الأنشطة، بدء العمل بنظام الرقابة على المشاريع الحكومية المسمى بنظام كوبيه في عام ٢٠٠٦ بغرض توطيد وظائف الإشراف التي يضطلع بها المراقب المالي العام للجمهورية. وهذا النظام عبارة عن أداة تعمل على الإنترنت أنشئت كسجل أحادي المصدر ييسر الإشراف على التعاقدات والمناقصات العامة ورصد التقدم المحرز على صعيد التنفيذ المادي للمشاريع.

٨٩- وفي رومانيا، يمنح قانون حرية الاطلاع على المعلومات التي تهم الصالح العام الحق لجميع الأشخاص في الاطلاع على هذا النوع من المعلومات ويلزم موظفي الهيئات والمؤسسات العامة - بحكم وظائفهم أو عند الطلب - بنشر المعلومات المطلوبة. وفي حال منع المعلومات أو عدم تقديمها ضمن المهلة المحددة، يمكن تقديم تظلم على المستوى الإداري أولاً ثم إلى القضاء ثانياً. وقد تقضي المحكمة بالكشف عن المعلومات المطلوبة، ويمكنها أيضاً توقيع عقوبة على الجهة العمومية المعنية. ويوفر قانون الشفافية في صنع قرارات الإدارة العمومية (عام ٢٠٠٣) إطاراً قانونياً للقواعد الإجرائية الدنيا الواجب تطبيقها من أجل ضمان الشفافية في اتخاذ القرارات داخل سلطات ومؤسسات الإدارة العمومية المركزية والمحلية.

٩٠- وفي الاتحاد الروسي، تتجسد مبادئ إبلاغ الناس وشفافية الإدارة العمومية في القانون الاتحادي لعام ٢٠١٠ المتعلق بالحصول على المعلومات عن أنشطة أجهزة الدولة والسلطات المحلية. ويحدد القانون إجراءً موحداً للحصول على المعلومات العمومية، ويقرّر وسائل الحصول عليها وحقوق مستخدمي هذه المعلومات وواجباتهم. وينصّ تشريع منفصل على القواعد الخاصة بشأن الشفافية في أنشطة الجهاز القضائي وبشأن الحصول على المعلومات عن أنشطة المحاكم في الاتحاد الروسي.

٩١- وقد حدثت فييت نام تشريعاتها الوطنية لتتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك باعتمادها لقوانين منها قانون مكافحة الفساد؛ وقانون الموظفين المدنيين؛ وقانون مراجعة الحسابات؛ وقانون المؤسسات المصرفية والمالية؛ وقانون المشاريع التجارية؛ وقانون

العطاءات. كما صدر مرسوم حكومي بشأن شفافية الموجودات والإيرادات وتؤيد الحكومة أفكاراً مبتكرة تبغي الحد من الفساد إلى أقصى درجة وتعزيز الشفافية في الإدارة العمومية.

٢٤ الوصول إلى سلطات اتخاذ القرارات بإجراءات إدارية مبسطة

٩٢ - كثيراً ما تتقدم الإجراءات أو تتعارض مع إجراءات أحدث أو تكررهما أو تصبح مكلفة للغاية، فيهيئ ذلك الظروف للموظفين العموميين لاستغلال الصلاحيات الممنوحة لهم بحكم مناصبهم، مما قد يفشي الاحتيال والفساد. ولهذا، ينبغي للدول الأطراف استعراض الإجراءات بصورة منتظمة بغرض تفادي التكرار والحد من عبء الإجراءات التنظيمية المفروضة على المواطنين الساعين إلى الحصول على معلومات أو خدمات من الدولة.

٩٣ - وقد اتخذت في مصر تدابير لتبسيط الإجراءات الإدارية بوسائل منها تقديم الخدمات القضائية باستخدام مجتمع خدمات واحد في العديد من المحاكم، وتقديم خدمات محكمة النقض عن طريق بوابة إلكترونية للحكومة المصرية،<sup>(٢٠)</sup> وتقديم خدمات تفاعلية للمحاكم الابتدائية، وأتمت حوالي ١٠٠ قاعة محكمة وعدة مكاتب للشهر العقاري. كما جرت أتمتة إجراءات القبول في الجامعات لضمان فرص متكافئة للجميع في التسجيل في الجامعة بطريقة نزيهة وشفافة.

٩٤ - وأفادت جورجيا بأنها اتخذت تدابير ترمي إلى تبسيط الإجراءات الإدارية بغية تعزيز الشفافية في صنع القرارات العامة وفي الإدارة العمومية. فقد تضمن قانون الضرائب الجديد، الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نظاماً ضريبياً مبسطاً لإدارة الضرائب، وذلك بالأخص من خلال تزويده بقوانين موحدة للضرائب والجمارك، وتوضيح حقوق دافعي الضرائب، وتحسين الاتصال بين السلطات الضريبية ودافعي الضرائب. وفي ٢٠١٠، بسّطت الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على تراخيص البناء واستخراج الموارد الطبيعية وتراخيص استيراد المنتجات وتصديرها ونقلها. كما بسّطت إجراءات تعيين موظفي القطاع العام.

٩٥ - وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدت نيكاراغوا قانوناً جديداً لتبسيط الإجراءات والخدمات في الإدارة العمومية. ويلزم القانون الجديد جميع قطاعات الإدارة العمومية، باستثناء قطاع الدفاع والأمن الوطني، بوضع سياسات داخلية لتبسيط الإجراءات والخدمات الإدارية بغرض ضمان عمل المؤسسات الحكومية وفقاً لمعايير الاقتصاد في التكاليف والشفافية والسرعة

والكفاءة وعدم التمييز والحرص على إرضاء الزبون. وترصد تنفيذ هذا القانون وتوجهه لجنة محدّدة مشتركة بين الوكالات تضم رؤساء المؤسسات الحكومية الرئيسية.

٩٦- وفي الفلبين، يهدف قانون مكافحة البيروقراطية لعام ٢٠٠٧ إلى تعزيز الشفافية في الإدارة العمومية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالتعاملات المباشرة، ووضع معايير خدمة تسمى "ميثاق المواطن". ويُستخدم نظام استقصاءات لجمع التعليقات على مدى امتثال مؤسسات الحكومات الوطنية والمحلية لهذه الإجراءات، فيقيس الأداء ورضا المتعاملين معها عن الخدمات العمومية المباشرة.

٩٧- وأفادت رومانيا بأنها بسّطت إجراءات استخراج التصاريح والأذون والتراخيص من خلال إزالة العقبات الإدارية وباستخدام تكنولوجيا المعلومات في الدوائر العمومية. ففي كل مؤسسة حكومية، أنشئ مكتب واحد لتلقي طلبات المواطنين. وفي إطار الاستراتيجية الحالية لتحسين اللوائح التنظيمية على صعيد الإدارة العمومية المركزي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ أعطيت الأولوية لتبسيط التشريعات والإجراءات الإدارية الوطنية ذات الصلة وتبسيط أنشطة الهيئات والسلطات التنظيمية والرقابية.

٩٨- وأفادت فييت نام بأنها نفذت مشروعاً للإصلاح الإداري يركّز على تبسيط الإجراءات الإدارية.

٣٤ التقارير الدورية، بما يشمل الإبلاغ عن مخاطر الفساد

٩٩- ينبغي لجميع المؤسسات العامة الإبلاغ دورياً عن مخاطر الفساد والتدابير الوقائية المتخذة لمكافحة الفساد، وينبغي إجراء استعراضات دورية بشأن مدى ضرورة المتطلبات والإجراءات الحالية أو مدى جدوى تكلفتها. وينبغي أن تنشر هذه التقييمات بشكل دوري، وأن تتكفل الهيئة أو الهيئات المقترحة في المادة ٦ من الاتفاقية برصد تلك التقييمات.

١٠٠- وتسعى لجنة مكافحة الفساد في الأردن إلى توثيق التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة وتبادل الخبرات مع مؤسسات مكافحة الفساد المعنية، وتعمل على وضع مؤشرات للشفافية والنزاهة والمساءلة والرقابة الذاتية. وتقوم اللجنة، في جملة أمور، باستعراض إجراءات العمل في المؤسسات العامة بغرض تيسيرها وتبسيطها، وتصدر تقارير دورية لإبلاغ الجمهور بمخاطر الفساد في المؤسسات الوطنية.

١٠١- ولدى لاتفيا نظام إبلاغ سنوي يُلزم جميع المؤسسات الإدارية العمومية بنشر ميزانيتها السنوية ومرتببات موظفيها. وفي عام ٢٠١٠، أجرى مكتب منع الفساد ومكافحته في لاتفيا تقييماً شاملاً لمخاطر الفساد في مؤسسات إنفاذ القانون وقدم توصيات لتفادي المخاطر المحددة.

١٠٢- ويلزم القانون أجهزة الدولة وهيئات الحكومات المحلية في الاتحاد الروسي بضمان الإبلاغ الدوري للمعلومات عن أنشطتها عبر وسائل الإعلام أو على الإنترنت. فعلى سبيل المثال، تُنشر المعلومات عن أنشطة مكتب النائب العام والمكاتب التابعة له يومياً على الموقع الشبكي للمكتب.<sup>(٣١)</sup> كما أن المعلومات المتعلقة بتعامل مكتب رئيس الاتحاد مع طلبات الأفراد والمنظمات تنشر بشكل دوري على الموقع الشبكي للمكتب.<sup>(٣٢)</sup>

٤' التدابير المتخذة بشأن المعلومات المتعلقة تحديداً بالمشتريات العمومية

١٠٣- أبلغ عدد من الدول عن مبادرات في هذا الشأن ترمي إلى تيسير الاطلاع على المعلومات الهامة المتعلقة بالمشتريات العمومية، بوسائل منها استخدام النظم الإلكترونية للمشتريات العمومية ("الاشتراء الإلكتروني").

١٠٤- ففي الجمهورية التشيكية، تنشر جميع البيانات الخاصة بإجراءات المناقصات والتقييم على الإنترنت، وتستخدم مواقع الأسواق الإلكترونية ومواقع المزادات الإلكترونية عند الاقتضاء. وبموجب مشروع السلطة النموذجية الذي بدأته وزارة الداخلية في الجمهورية التشيكية، تنشر جميع البيانات والوثائق المتعلقة بالمناقصات العامة وفقاً لنظام الاشتراء العمومي الجديد الذي بدأ العمل به منذ شباط/فبراير ٢٠١١.

١٠٥- وفي مصر، أنشئت بوابة لنظام الاشتراء الإلكتروني الحكومي.<sup>(٣٣)</sup> في عام ٢٠١٠ امتثالاً لقرار رئيس الوزراء الذي طلب فيه إلى جميع المؤسسات الحكومية نشر طلبات العروض والمناقصات الخاصة بها على الإنترنت. كما تتضمن هذه البوابة، الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، آلية للمتابعة والمراقبة، مما يتيح للمجتمع المدني أن يقوم بالرصد.

١٠٦- وأشارت السلفادور إلى أن وزارة المالية فيها افتتحت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بوابة للشفافية المالية سُميت "COMPR@SAL"<sup>(٣٤)</sup> بغرض تيسير إطلاع الناس على

(31) [www.genproc.gov.ru](http://www.genproc.gov.ru)

(32) [www.kremlin.ru](http://www.kremlin.ru)

(33) [www.etenders.gov.eg](http://www.etenders.gov.eg)

(34) [www.mh.gob.sv/moddiv/HTML/](http://www.mh.gob.sv/moddiv/HTML/)

المعلومات المتعلقة بالإجراءات والعمليات والتدابير التي تقوم بها مؤسسات الإدارة العمومية في مجال الاشتراء والتعاقد.

١٠٧- وفي عام ٢٠١٠، أجرت جورجيا إصلاحات جوهرية على نظامها الحكومي للمشتريات، فاستحدثت نظاماً إلكترونياً موحداً لمشتريات الدولة. ويهدف نظام الاشتراء الإلكتروني هذا إلى ضمان استخدام المال العام بكفاءة وشفافية، كما أنه ييسر الاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بالمشتريات وييسر إجراءات الاشتراء ويسهل تنفيذ عملية تقييم منصفة وغير متحيزة.

١٠٨- وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وضعت وزارة الإدارة العمومية المكسيكية خطة بعنوان "شهود من المجتمع"، ينشط في إطارها أشخاص أو شركات من خارج القطاع العام في مراقبة ورصد إجراءات المشتريات العمومية ويجهرون بالحديث ويدلون بشهاداتهم عن أي تجاوز فيها. وتطبق الخطة على المشتريات العمومية في الإدارة العمومية الاتحادية عندما تتجاوز مبالغ المشتريات عتبة محددة. ويشارك في الخطة حالياً ٣٩ شاهداً من شهود المجتمع.<sup>(٣٥)</sup> كما أنشأت وزارة الإدارة العمومية نظام "COMPRANET"<sup>(٣٦)</sup> وهو نظام قائم على الإنترنت يؤتمت بصورة كاملة مختلف مراحل عملية الاشتراء العمومي بفضل شبكة من قواعد البيانات التي تصل بين المشتريين والموردين أو المقاولين.

## باء- المبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات

١٠٩- يبذل العديد من المنظمات، على المستويين الدولي والإقليمي، جهوداً لمساعدة الحكومات على منع الفساد في القطاع العام، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة لتصبح المنظمات العمومية أكثر انفتاحاً وتجاوباً مع احتياجات وتطلعات المجتمعات التي تخدمها.

١١٠- وقد أشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه اتخذ عدداً من التدابير لتعزيز الشفافية في الإدارة العمومية، كنشر تقارير عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية، ولا سيما بيان مصالح المفوضين؛ والتقارير السنوية التي ترسلها المفوضية إلى البرلمان الأوروبي ومجلس حماية المصالح المالية للاتحاد الأوروبي؛ والتقارير السنوية الصادرة عن مكتب التحقيقات والإجراءات التأديبية التابع للمفوضية. وقد أدت المبادرة الأوروبية للشفافية<sup>(٣٧)</sup> إلى تزويد الجمهور

(35) [www.funcionpublica.gob.mx/unaopsf/unaop1.htm](http://www.funcionpublica.gob.mx/unaopsf/unaop1.htm)

(36) [www.compranet.gob.mx/](http://www.compranet.gob.mx/)

(37) [http://ec.europa.eu/commission\\_barroso/kallas/work/eu\\_transparency/index\\_en.html](http://ec.europa.eu/commission_barroso/kallas/work/eu_transparency/index_en.html)



معلومات بشأن استخدام جميع الأموال العامة المنفقة من ميزانية الاتحاد الأوروبي. ولضمان الشفافية في عمليات صنع القرارات العمومية، وضعت قواعد إفصاح بشأن أنشطة جماعات الضغط في مؤسسات الاتحاد الأوروبي تتسم بالوضوح.

١١١- أما الاتفاقية المتعلقة بالاطلاع على الوثائق الرسمية لمجلس أوروبا، التي فُتح باب التوقيع عليها في عام ٢٠٠٩،<sup>(٣٨)</sup> فقد أرست حق الاطلاع على الوثائق الرسمية ووضعت معايير دنيا واجبة التطبيق في التعامل مع طلبات الاطلاع على الوثائق الرسمية وإجراءات الاستعراض والتدابير التكميلية.

١١٢- وفيما يتعلق بالحصول على المعلومات، أفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأنها جمعت في عام ٢٠١٠ بيانات عن نطاق قوانين الحصول على المعلومات وتنفيذها على مستوى الحكومات المركزية في جميع بلدان المنظمة. وستعرض نتائج هذا العمل في العدد القادم من نشرتها: "Government at a Glance 2011". وتوفّر المنظمة أيضاً مجموعة أدوات على الإنترنت للممارسين بشأن الممارسات الجيدة لتعزيز النزاهة والشفافية في المشتريات العمومية.<sup>(٣٩)</sup>

١١٣- وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية في مجال الحكومة الإلكترونية وتعزيز إمكانية الاطلاع على المعلومات العمومية في العديد من البلدان، وسعى بصورة خاصة إلى تعزيز مشاركة الفقراء والفئات المهمشة من السكان.<sup>(٤٠)</sup> وفيما يتعلق بالممارسات الجيدة في مجال منع الفساد في إدارة المال العام، يسعى مركز الأمم المتحدة لتنمية قدرات الاشتراء إلى الربط بين شبكة واسعة من الأفراد والمنظمات في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، بما يشمل الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية وغيرها من المنظمات.

١١٤- ويتوقع أن تعتمد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، في دورتها الرابعة والأربعين في حزيران/يونيه ٢٠١١، مشروع قانون الأونسيترال النموذجي المنقح بشأن الاشتراء العمومي، وهو ما يتماشى مع أحكام الفقرة ١ من المادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وسيصاحب القانون النموذجي دليل اشتراء يتضمن تعليقات على مسائل السياسات العامة والتنفيذ.

(38) <http://conventions.coe.int/Treaty/EN/Treaties/html/205.htm>

(39) [www.oecd.org/governance/procurement/toolbox](http://www.oecd.org/governance/procurement/toolbox)

(40) UNDP. Gender Responsive E-governance: Exploring the Transformative Potential, 2008

## خامسا- الاستنتاجات والتوصيات

١١٥- عرضت العديد من الحكومات خبراتها وممارستها الجيدة في مجال تعزيز النزاهة والشفافية في الإدارة العمومية، وقدّمت معلومات عن النماذج القائمة من اللوائح التنظيمية وسلّطت الضوء على المبادرات المتخذة لتنفيذ أحكام المادة ٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعنية بمدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين، والمادة ١٠ من تلك الاتفاقية المعنية بإبلاغ الناس. وقد اضطلعت أيضاً منظمات عديدة، منها مؤسسات من داخل منظومة الأمم المتحدة، بمبادرات ذات صلة بهذا الشأن.

١١٦- ورغم أنّ الاستعراض العام للممارسات المطبّقة في مجال منع الفساد الوارد في هذا التقرير ليس بالشامل، لكنّه يمثّل محاولة لمساعدة الفريق العامل في مهمته الرامية إلى تطوير المعارف ومراكمتها في مجال منع الفساد في الإدارة العمومية، وتيسير تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية المتخذة لتعزيز النزاهة في القطاع العام.

١١٧- ولتتمكّن من تحديد الممارسات الجيدة وتعميمها، لا بدّ من تجميع معارف كافية عن هذه الممارسات. ولذلك، لعلّ الفريق العامل يدعو الدول الأعضاء إلى تزويد الأمانة بمزيد من المعلومات عن الجهود الوطنية الناجحة المبذولة لتنفيذ أحكام المادتين ٨ و ١٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

١١٨- وفي هذا الصدد، وبغرض تحسين قدرة الأمانة على تكوين رصيدٍ كافٍ من المعرفة بالممارسات الوقائية القائمة، لعلّ الفريق العامل يوصي بأن تتطوّر الدول الأعضاء بتوفير هذه المعلومات باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة.

١١٩- ولعلّ الفريق العامل ينظر في الطريقة التي يمكن للدول الأطراف أن تقدّم بها إلى المنظمات الدولية والإقليمية التي تشارك فيها إرشادات بشأن وضع مبادرات ذات صلة وتنفيذها بهدف منع الفساد في الإدارة العمومية وتعزيز النزاهة في القطاع العام.

١٢٠- ولكي تتمكّن الأمانة من تكوين رصيدٍ كافٍ من المعرفة بالممارسات الوقائية الحالية، لعلّ الفريق العامل يرشد الأمانة إلى كيفية جمع المعلومات ذات الصلة بطريقة أكثر منهجية حتى تصبح مستودعاً للمعلومات عن الممارسات الجيدة. ولعلّ الفريق العامل يقوم بصورة خاصة بإرشاد الأمانة إلى كيفية مساعدة الدول الأعضاء في تيسير إجراء تقييم نوعي لأثر الممارسات الوقائية. وأخيراً، لعلّ الفريق العامل يرشد الأمانة أيضاً إلى كيفية تحديد أفضل السبل الكفيلة بتعميم الممارسات الجيدة واستنساخها.